دمشق أسفت لموقف الغرب من مشروع القرار المطالب بعدم العدوان على الأراضي السورية وموسكو تؤكد أن الرفض جاء «لأسباب سياسية»

وكالات

عبّرت موسكو عن أسفها لعدم دعم مجلس الأمن الدولي مشروع القرار الذي تقدمت به بخصوص وقف قصف سورية عبر الحدود واحترام السيادة السورية والتراجع عن محاولات وخطط التوغل العسكري البري الأجنبي في الأراضي السورية.

من جانبها أعربت سورية عن أسفها لوقوف الدول الغربية في وجه مشروع القرار الروسي، مؤكدة عدم استغرابها هذا الموقف من الدول الغربية التي تآمرت على سورية وقدمت كل أشكال الدعم للتنظيمات المسلحة.

وقال نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد بحسب وكالة «سانا» للأنباء: إن سورية تأسف لاتخاذ ممثلي الدول الغربية في مجلس الأمن موقفاً رافضاً لمشروع القرار الذي تقدمت به روسيا الاتحادية، علماً، أن هذا المشروع يطالب تركيا ودولاً أخرى بعدم ارتكاب حماقة العدوان على الأراضي السورية والاحترام الكامل لسيادة الجمهورية العربية السورية والوقف الفوري لأي قصف وتوغلات عبر الحدود والتخلي عن كل الخطط للتدخل البري الأجنبي في الأراضي السورية أو تقديم أي مساعدات في هذا الاتجاه. كما يطالب مشروع القرار تركيا وغيرها من الدول باحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ويؤكد مجدداً أنه على جميع الدول منع ووقف تدفق الإرهابيين والنقل غير المشروع للأسلحة والمعدات ذات الصلة إلى الأراضي السورية.

وأضاف المقداد: «لا نستغرب هذا الموقف من الدول الغربية التي تآمرت على سورية وقدمت كل أشكال الدعم للإرهابيين وتنصلت من مسؤولياتها في احترام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب بما في ذلك القرار ٢٢٥٣ الأمر الذي أدى إلى إطالة الأزمة في سورية وإلى انتشار الإرهاب في المنطقة والعالم».

من جانبه أعرب دميتري بيسكوف المتحدث باسم الرئيس الروسي أمس عن أسف روسيا لإخفاق مجلس الأمن الدولي في الإجماع على مشروع القرار الذي تقدمت به موسكو لحماية السيادة السورية.

وأكد بيسكوف أن سياسة روسيا شفافة وتهدف إلى ضمان الاستقرار ومحاربة الإرهاب، وشدد على أن «روسيا تعتبر القصف المدفعي التركي للأراضي السورية عبر الحدود عملاً مرفوضاً».

من جانبه صرح المندوب الفنزويلي رفائيل راميريس الذي تترأس بلاده المجلس، بأن أعضاء المجلس علقوا الجلسة التي عقدت ليل الجمعة حتى الإثنين المقبل. وقال: «كل بلد عبّر عن موقفه، ولدينا وقت حتى الإثنين لمعرفة ردود الأفعال على المشروع الذي ناقشناه مطولا من دون التوصل إلى اتفاق».

ويفيد دبلوماسيون بأن المشروع واجه معارضة ٦ بلدان هي بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وأوكرانيا ونيوزيلاندا وإسبانيا، على حين أعلن ممثلا الولايات المتحدة وفرنسا قبل الجلسة أن لا مستقبل للوثيقة الروسية.

ويطالب مشروع القرار الروسي جميع الدول بوقف قصف سورية عبر الحدود، وباحترام السيادة السورية و«التراجع عن محاولات وخطط «التوغل العسكري البري الأجنبي في الأراضي السورية».

قصف الدبابات التركية لداخل الأراضي السورية

وتأتي مبادرة المشروع الروسي رداً على ممارسات تركيا التي ما انفكت في الآونة الأخيرة تقصف مواقع الأكراد في سورية.

وكانت صحيفة «فايننشال تايمز» كتبت: إن أنقرة تعد لاجتياح سورية من الشمال، على حين تعد الرياض لاجتياحها من الجنوب، في وقت تسعى فيه واشنطن إلى كبح جماح الدولتين.

وأشارت الصحيفة كذلك إلى قلق حلف شمال الأطلسي حيال احتمال اجتياح قوات تركية أراضي سورية تكون قريبة من رقعة النشاط الجوي الروسي وما يرافقه على الأرض.

وعبر نائب مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فلاديمير سافرونكوف عن استعداد بلاده للتشاور مع أعضاء مجلس الأمن الدولي حول مشروع القرار الروسي حول سورية.

وقال: «أبلغت نظرائي باستعداد روسيا للمشاورات حول مشروعنا، ونحن نرحب بأي مقترحات»، مشيراً إلى عدم صدور أي مقترحات عن الأطراف المعنية حتى الآن.

وأعرب في هذه المناسبة عن أمله في أن يتبنى مجلس الأمن مشروع القرار الروسي في القريب العاجل، مشيراً إلى أن كل ما ورد في مشروع القرار كان قد سبق أن أعلن وتكرر من جميع أعضاء مجلس الأمن على امتداد الأزمة السورية.

وختم بالقول: «يصعب علي تصور أن يستطيعوا رفض كل هذه المبادئ في المشروع الروسي لأسباب سياسية».

واستنكرت مندوبة واشنطن الدائمة لدى الأمم المتحدة، سامنثا باور، توزيع موسكو مشروع القرار، على أعضاء مجلس الأمن الدولي، ووصفته بأنه «تشتيت للانتباه».

وهاجمت أنقرة روسيا مدعيةً أنها، «انتهكت قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤».

«ناتو» حذر أنقرة من التخلي عنها إذا واصلت تصعيد التوتر مع روسيا.. وتركيا تلوح بـ«أنجرليك»

أوباما - أردوغان: اتصال الساعة والربع يفشل في وقف القصف التركي لـ«حماية الشعب»

الوطن – وكالات

لم ينجح الرئيس الأميركي باراك أوباما في محاولته منع تركيا من تصعيد التوتر على الحدود السورية التركية المشتركة، إذ واصلت المدفعية التركية قصف أهداف لـ«قوات سورية الديمقراطية» التي تعتبر «وحدات حماية الشعب»، ذات الأغلبية الكردية في ريف حلب الشمالي عمودها الفقري. وأغضب أوباما نظيره التركي رجب طيب أردوغان، حيث صدرت تهديدات من مستشاري الأخير بإغلاق قاعدة «أنجرليك» أمام الطائرات الأميركية المشاركة في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي.

وبالترافق مع هذا التلويح التركي، هدد حلف شمال الأطلسي «ناتو» بالتخلي عن أنقرة إذا ما واصلت تصعيد التوتر مع روسيا في سورية.

واتصل أوباما أمس الأول بأردوغان معزياً بضحايا الهجوم الانتحاري الذي وقع هذا الأسبوع في أنقرة وقتل فيه ٢٨ شخصاً على الأقل.

وتصاعد الجدل بين واشنطن وأنقرة، حيث أكد أردوغان قبل اتصال أوباما الذي تواصل لأكثر من ساعة وربع، أن واشنطن قدمت السلاح لوحدات حماية الشعب، الأمر الذي نفته واشنطن ورفضت وسم الوحدات أو «حزب الاتحاد الديمقراطي» بالإرهاب وهو ما أصر عليه أوباما خلال الاتصال الهاتفي.

ودعا أوباما حسب بيان صادر عن البيت الأبيض، تركيا و«وحدات حماية الشعب» إلى التحلي بـ«ضبط النفس» في شمال سورية. وقال البيان: «الرئيس أوباما أكد أنه لا ينبغي لوحدات حماية الشعب أن تستغل الظروف في هذه المنطقة للاستيلاء على أراض جديدة، ودعا تركيا إلى التحلي بضبط النفس المتبادل من خلال وقف القصف المدفعي للمنطقة». كما طالب بوقف الخطوات التي تؤدي إلى زيادة التوتر في العلاقات مع تركيا والمعارضة المعتدلة (قوات سورية الديمقراطية) في شمال سورية، وإلى تقويض «جهودنا المشتركة» حول القضاء على داعش، في إشارة إلى التوتر بين تركيا والوحدات الذي ينعكس على التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن. وأعرب أوباما عن مخاوفه بشأن تقدم قوات الجيش العربي السوري في شمال غرب البلاد. وأكد الزعيمان دعمهما للاتفاقات التي توصلت إليها «مجموعة الدعم الدولية» حول سورية، في ميونيخ، ودعيا روسيا والجيش العربي السوري إلى وقف قصفهما «المعارضة المعتدلة».

إلا أن الرئاسة التركية ذكرت في بيان أن «أوباما أبلغ أردوغان أن تركيا لديها الحق في الدفاع عن نفسها». وشدد البيان على أن الولايات المتحدة ستدعم تركيا على الدوام بصفتها عضواً في حلف شمال الأطلسي، وذلك في رد غير مباشر على دعوة الرئيس التركي واشنطن إلى تحديد حليفها أنقرة أم وحدات حماية الشعب.

وقالت الرئاسة التركية: إن أوباما وأردوغان اتفقا على زيادة التعاون في محاربة «جماعات إرهابية تشمل حزب العمال الكردستاني».

وبالرغم من دعوة أوباما لوقف استهداف حماية الشعب، فقد قصف الجيش التركي مساء أمس الأول، مواقع تابعة للوحدات في مطار منّغ العسكري بمحيط إعزاز، إضافة إلى استهداف نقاط تابعة لوحدات الحماية في قرية عين دقنة، الواقعة بين قرية مرعناز، وبلدة تل رفعت.

ولوحت أنقرة بإغلاق قاعدة أنجرليك الواقعة في مدينة أضنة جنوب تركيا أمام طائرات الولايات المتحدة على خلفية عدم اعترافها بأن حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية منظمتان إرهابيتان.

ونقلت صحيفة «زمان» التركية عن شرف مالكوتش كبير مستشاري الرئيس التركي قوله إن روسيا والولايات المتحدة تهدفان إلى الحيلولة دون تقوية تركيا وتعزيزها عبر الاتفاق الذي أجرياه بشأن سورية. ووجه مالكوتش انتقادات حادة للولايات المتحدة وقال إن نيران الحرب العالمية الأولى الرامية لتمزيق العالم الإسلامي والدولة العثمانية لا تزال حاضرة، معتبراً أن المرحلة المقبلة ستكون لتقسيم الأكراد وتمزيقهم. في المقابل أكد وزير خارجية لوكسمبورغ جان إسيلبورن أن حلف «ناتو» لن يدعم تركيا ولن يقدم لها حماية غير مشروطة في حال تصعيدها المواجهة مع روسيا.

ونقلت مجلة «دير شبيغل» الألمانية عن إسيلبورن، قوله: إن «ناتو لا يمكن أن يسمح بأن يتم جره إلى التصعيد العسكري مع روسيا نتيجة للتوترات الأخيرة بين موسكو وأنقرة»، مشيراً إلى أن الحلف ليس ملزماً بالدفاع عن أي دولة من الدول الأعضاء فيه «إلا في حال تعرضها إلى عدوان واضح وجلي».

واعتبرت مجلة «دير شبيغل» أن رأي إسيلبورن يعبر عن رؤية كل أعضاء الناتو الآخرين، حيث أعرب مسؤولون في مقر الحلف في العاصمة البلجيكية بروكسل عن قلقهم من العلاقات المتوترة بين موسكو وأنقرة، مؤكدين عدم رغبتهم في تصعيد الأمور أكثر من ذلك.

ورأت المجلة أن الأزمة في سورية أصبحت تشكل اختباراً حقيقياً بالنسبة لحلف «ناتو» وقالت: «رغم أن الدول الأعضاء في الحلف ملزمون بمساندة بعضهم، إلا أن «ناتو» أوضح أنه ليس بإمكان تركيا الاعتماد على دعمه ومساندته في حال ازدياد حدة المواجهة مع روسيا».

ووفقاً لمسؤولين في بروكسل وبرلين فإن أنقرة لن تكون قادرة على الاستناد إلى معاهدة حلف «شمال الأطلسي» في حال كانت مسؤولة عن التصعيد.

الكرملين: سنواصل دعمنا لدمشق والقصف التركي «غير مقبول»

وكالات

جددت روسيا تأكيدها أنها ستواصل مساعدة دمشق على محاربة «الإرهابيين» على أراضيها. وعبر الكرملين عن قلقه من القصف المدفعي التركي لأراضٍ سورية عبر الحدود، مؤكداً أنه «غير مقبول»، وذلك رداً على مطالب أميركية وتركية، وجهت لروسيا والسلطات السورية من أجل ما سموه «وقف ضرب المعارضة المعتدلة».

وصرح الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف أمام صحفيين، وفق ما نقلت وكالة «أ ف ب» للأنباء، أن «روسيا تواصل سياستها الثابتة التي تقوم على مساعدة القوات المسلحة السورية في هجومها ضد الإرهابيين».

وعبر الكرملين عن قلقه إزاء القصف التركي لأراض سورية قائلا: «إن مثل هذه التصرفات تؤجج المزيد من التوتر على الحدود بين البلدين»، وقال بيسكوف وفق ما نقلت عنه وكالة «رويترز» للأنباء: «الكرملين قلق إزاء تصاعد التوتر على الحدود السورية التركية»، وتابع: «بشكل عام ترى روسيا أن مثل هذا القصف المدفعي التركي لأراض سورية عبر الحدود غير مقبول».

ونقلت وكالات أنباء روسية عن الجيش الروسي أمس، «إن روسيا عززت قاعدتها العسكرية في أرمينيا بطائرات مقاتلة من الجيل الرابع وطائرة هليكوبتر متطورة»، وذكرت وكالة «إنترفاكس» الروسية للأنباء، «أن أربع طائرات من طراز ميج-٢٩ وطائرة هليكوبتر من طراز إم. أي-٨ إم. تي ستخدم في القاعدة قرب يريفان عاصمة أرمينيا. وأضافت الوكالة أن الطائرات ستبدأ رحلات تجريبية في آذار». وفي سياق متصل، بحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الروسي الوضع في سورية وفي أسواق النفط العالمية بالإضافة إلى الشؤون الداخلية الروسية.

وقال بيسكوف، وفق ما نقل الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «إنه جرى خلال الاجتماع مناقشة مفصلة للوضع في سورية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتصاعد التوتر على الحدود السورية التركية».

وأعلن قائد أسطول البحر الأسود الروسي الأميرال ألكسندر فيتكو، وفقاً لـ«روسيا اليوم»، أن سفناً حربية روسية مجهزة بمنظومات «كاليبر إن كا» للصواريخ المجنحة، سترابط في المتوسط بشكل دائم.

وكانت سفينة الصواريخ الروسية «زيليويني دول» المزودة بمنظمة «كاليبر إن كا» قد وصلت الأربعاء إلى ميناء طرطوس السوري، حيث ستنفذ عدداً من المهمات القتالية.

في سياق متصل قال الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند، وفق ما نقلت «رويترز»: «إن هناك خطراً من نشوب حرب بين تركيا وروسيا بسبب سورية»، مؤكداً، ضرورة القيام بكل شيء لتجنب ذلك.

وأضاف: «هناك خطر نشوب حرب بين تركيا وروسيا.. هناك تصعيد»، وتابع قائلاً: «يجب استئناف المفاوضات ووقف القصف ويجب أن تأتي المساعدات».

قولاً واحداً

مواجهة البقاء...

مازن بلال

في «جنيف» جرت المحاولة لتحديد مسارات «وقف الأعمال العدائية»، ففي وقت تبدو واشنطن متمسكة بتثبيت واقع على الأرض فإن الأزمة الناشئة بين موسكو وأنقرة تقلب الأوراق، وربما لا تدع هامشاً واسعاً لإيجاد علاقات مختلفة، أما في دمشق فحديث السياسة مختلف لأن مواجهة البقاء تبدو أقوى من الحدث، فالحرب تسير على خط ضيق وتستهلك يوميات المجتمع، فالرهانات سواء كانت في جنيف أم ميونيخ أم حتى في الرياض، لا تتعلق فقط بالتسوية، بل أيضاً بالمشهد الداخلي للمواطن السوري حيث تبدو إطالة الأزمة أكثر من انتظار لمتحول سياسي، فالضغط باتجاه المسار الاقتصادي الضيق يبدو جزءاً أساسياً من التعامل مع الأزمة.

عملياً فإن الخيارات الإقليمية تبدو محدودة، فأنقرة لا تملك الكثير تجاه ما يجري، وعدم رغبة «ناتو» في دعم الموقف التركي في مواجهة روسيا يدفع تركيا نحو بديل وحيد؛ فإطالة أمد الأزمة يسير وفق سياق وحيد نحو تكسير الممكنات أمام الحلول المطروحة، وتبدو العلاقات الإقليمية تتجه نحو مسارين:

– الأول تثبيت الواقع العسكري، ورغبة واشنطن بهذا الأمر هو تجميد للأزمة بجانبها العسكري، في وقت تبدو إستراتيجيتها نحو إزاحة الدور الروسي باتجاه أكثر تعقيداً، فأي مواجهة تركية – روسية تبدو محسومة عسكرياً، لكنها ستطرح متغيرات سياسية واقتصادية، فمثل هذا الخيار سيزيد من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها سورية، وسيجعل روسيا أمام استحقاق اقتصادي وسط عقوبات وانهيارات في سوق الطاقة.

ربما لا تدفع واشنطن الأمور إلى ذروتها، لكنها تترك حلفاءها الإقليميين ضمن احتمالات مواجهة محتملة، وهو ما سيدفع نحو تغيرات كاملة على مستوى العلاقات الإقليمية والمستوى الاقتصادي الذي يدفع الحرب باتجاهات مختلفة، فروسيا التي اعتبرت أن تدخلها جزء من ميزانية تدريب قواتها، ربما تواجه استنزافاً اقتصادياً وليس عسكرياً في استمرار المواجهات وتطورها على الأرض السورية.

– الثاني عزل الخلاف مع تركيا عن إيقاع الأزمة سورية، فعندما ترفض الولايات المتحدة وفرنسا مشروع القرار الروسي بشأن «سيادة سورية»، وهو قرار موجه ضد حكومة أنقرة، فإنها تترك باب التدخل العسكري مفتوحاً نحو حسابات جديدة، فعدم دعم التدخل التركي لا يعني لجم حزب العدالة والتنمية عن اتخاذ قرارات متهورة، بل دفع موسكو لتصعيد خلافاتها مع تركيا وتعقيد المسار التفاوضي.

تدرك موسكو جيداً ضرورة ضمان حدود للدور التركي، فتوازن العلاقات في المنطقة شرط للسير نحو الحل السياسي ومكافحة الإرهاب، وهو ما يجعل من قرارات حكومة أنقرة ورقة ضغط في وجه روسيا التي تريد وضع جدول زمني واضح للموضوع السوري، فالولايات المتحدة رغم سياستها اللينة، حسب حلفائها الإقليميين، لكنها تدرس المدى المقبول لقدرة الدور الروسي على التحرك، فموسكو عبر التدخل القوي تقدم إنموذجاً لتوازن دولي يحتاج بالفعل إلى دبلوماسية إقليمية ودولية مختلفة، وهو ما تحاول واشنطن تأخيره قدر الإمكان.

العامل النهائي في الأزمة السورية، ورغم وجوده ضمن حدود دولية، هو استمرار السوريين كمجتمع بممكنات اقتصادية وسياسية، وهو رهان تدركه الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميون جيداً، ويحاولون الضغط باتجاهه عبر فتح جميع الاحتمالات لعرقلة الحلول السياسية، وربما المطلوب هو «كسر الاحتمالات» وصياغة عملية تفاوض سورية مختلفة عما شهدناه سابقا.

إيران تحذر: تكرار الحديث عن حظر جوي لا يخدم أمن المنطقة

وكالات

حذر مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية حسين أمير عبد اللهيان من أن تكرار الحديث حول فرض «منطقة حظر جوي» في سورية لا يساعد في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها. والأسبوع الماضي، أطلقت كل من تركيا وألمانيا نداءات من أجل فرض منطقة حظر جوي في الشمال السوري، وهو ما رفضته موسكو بشكل قاطع. وأشار عبد اللهيان في تصريحات له أمس، نقلتها وكالة الأنباء «سانا»، إلى أن «بعض الدول تحضر المحادثات الدولية لدعم سورية (في إشارة إلى تركيا)، إلا أنها عملياً تنتهج سلوكاً عسكرياً مريباً»، ملمحاً إلى الحشود العسكرية التركية على الحدود مع سورية، وما تردد عن إرسال السعودية طائرات إلى تركيا للمشاركة في تدخل بري في سورية بذريعة قتال تنظيم داعش الإرهابي.

وطالب المسؤول الإيراني بإغلاق الحدود المشتركة مع سورية أمام حركة تهريب السلاح المسلحين. وقال: «من أجل تحقيق الحل السياسي في سورية، من الضروري السيطرة على حدود الدول المجاورة لها وعدم السماح بمرور الإرهابيين». ولفت إلى دعم إيران إرسال المساعدات الإنسانية وإقرار وقف إطلاق النار في جميع مناطق سورية باستثناء المناطق التي يتواجد فيها الإرهابيون، مشدداً على ضرورة استئناف الحوار بين ممثلي «الحكومة السورية وبين المعارضات المؤمنة بالحل السياسي في إطار مساعي منظمة الأمم المتحدة». وحذر من تفاقم الوضع في المنطقة وزعزعة استقرارها، إذا لم يتم وقف استغلال الإرهاب وخاصة في سورية والعراق واليمن من قبل بعض الدول لم يذكرها، في إشارة إلى تركيا والسعودية وقطر.

موسكو تأمل في انعقاد محادثات جنيف في ٢٥ الجاري بمشاركة الأكراد

وكالات

أعربت وزارة الخارجية الروسية عن أملها في انعقاد المحادثات السورية في جنيف يوم ٢٥ من الشهر الجاري بمشاركة الأكراد، على حين اعتبر ممثل أكراد سورية لدى روسيا الاتحادية، رودي عثمان، أن أي محادثات تجري بمعزل عن مشاركتهم لن تنجح، وأنهم لا يهدفون إلى الانفصال عن سورية، بل يطالبون بحكم ذاتي ديمقراطي في إطار سورية، وسط تأكيد مصادر عربية أن المحادثات ستُستأنف بموعدها.

وأعربت وزارة الخارجية الروسية عن أملها في انعقاد المحادثات السورية في جنيف يوم الـ٢٥ من شباط الجاري، على أن يشارك فيها الأكراد، بحسب ما نقله الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن وكالة «نوفوستي» للأنباء.

وفي هذا الصدد، علق مصدر في الوزارة بالقول: «شددنا على ضرورة انعقاد المباحثات السورية في أقرب وقت ممكن، وطالبنا بمشاركة الأكراد فيها». وأشار المصدر إلى أن «الأمر يعتمد على موقف المعارضين في الرياض، الذين لم يكفوا عن فرض شروط مختلفة». وختم بالقول: «نعول على دي ميستورا في أن يتمكن من إجلاس جميع الأطراف على طاولة المفاوضات».

من جانبه قال ممثل أكراد سورية لدى روسيا الاتحادية، رودي عثمان في حديث أدلى به أمس، لـ«نوفوستي»: «لم يتلق الأكراد حتى الآن أي دعوة للمشاركة في المفاوضات السورية»، مضيفاً: «لن تنجح أي محادثات بين السوريين بمعزل عن مشاركتنا»، لافتاً إلى أن «مفاوضات من هذا النوع لا يمكن تسميتها إلا مشاورات، بل لقاء عادي من غير المرجح أن يأتي بنتائج عملية».

وتابع: إن «الأكراد في سورية يسيطرون على مساحات واسعة ولهم فصائلهم المسلحة التابعة لهم، نحن لا نهدف إلى الانفصال عن سورية، بل نطالب بحكم ذاتي ديمقراطي في إطار سورية، وبإقرار حقوق جميع السوريين، أرى أنه كان من المنطقي دعوتنا إلى المفاوضات، إلا أن هناك قوى تعمل لمنع ذلك».

وختم عثمان بالقول: «الجهة التي تعارض إشراك الأكراد في المفاوضات السورية، إنما لا تنشد إيجاد مخرج سلمي من الأزمة، بل تريد تعطيل تطور منظومتنا الديمقراطية وتفضل استمرار الحرب في سورية».

بموازاة ذلك تحدثت مصادر دبلوماسية عربية عن تلقيها تأكيدات روسية وأميركية أن «يُستأنف مؤتمر جنيف٣ في الموعد المحدد له، بعد أن أعلن المبعوث الأممي لسورية ستيفان دي ميستورا في الثالث من الشهر الجاري تعليقه إلى ٢٥ منه، ريثما يتم الانتهاء من التفاصيل الإجرائية»، مشيرة إلى أن الدول الكبرى تؤيد هذا الاستئناف وتستبعد تأجيله، بحسب وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء.

من اجتماع ستيفان دي مستورا بالوفد الحكومي السوري (رويترز – أرشيف)

وقالت المصادر: إن الدول الكبرى «ستتفق على تجميد القتال قبل موعد استئناف المفاوضات، أو على الأقل وقف القصف الجوي للمدن لأيام ريثما يتبين مسار المفاوضات»، وفق قولها.

وكان دي ميستورا قد أعلن عن بدء مؤتمر جنيف٣ وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ الذي يُطلق محادثات بين المعارضة السورية والحكومة السورية لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية «دون شروط مسبقة»، إلا أن المعارضة اشترطت وقف إطلاق النار وفك الحصار وتقديم مساعدات إنسانية وإطلاق سراح المعتقلين، بالتوازي مع بدء العملية السياسية وفور انطلاقها، ما دفع دي ميستورا لتعليق المفاوضات حتى ٢٥ شباط.

ونقلت صحيفة «سفينسكا داجبلادت» السويدية الخميس، عن دي ميستورا قوله: إن «استئناف محادثات السلام السورية في الـ٢٥ من شباط الجاري ليس خياراً واقعياً».

وأضاف: إنه «لا يستطيع في الواقع إرسال دعوات لمحادثات جديدة في جنيف يوم الـ٢٥ من شباط، لكنه ينوي القيام بذلك قريباً»، وقال: «نحتاج إلى عشرة أيام للتحضير، لكن المحادثات يمكن أن تكون ناجحة إذا استمرت معونات الإغاثة وأصبح في إمكاننا وقف إطلاق النار».

«فايننشال تايمز»: سياسة أردوغان تجاه سورية أغرقت تركيا في العنف

أضحت تركيا تغرق في دوامة الإرهاب التي لطالما سعت بأن تغرق فيها مَن حولها من الدول وخصوصاً سورية، فتكاد أنقرة لا تخرج من ضَربة بيد الإرهاب الذي صدرته إلى الخارج، إلا وتقع بضربة أخرى أقسى وأوجع من سابقاتها. فبعد التفجير الأخير في أنقرة، والذي ذهب ضحيته ٢٨ قتيلاً، جدد رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي كمال كيليتشدار أوغلو، تأكيده أن نظام رجب طيب أردوغان درب وسلح الإرهابيين، وأرسلهم إلى سورية، مشيراً إلى أن تركيا تحتضن كل التنظيمات الإرهابية المتطرفة التي تقاتل في سورية، في وقت انتقدت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، سياسة أردوغان تجاه سورية، مؤكدة أن هذه السياسة أدت إلى انزلاق تركيا في دوامة من الفوضى والعنف.

وأوضح كيليتشدار أوغلو، خلال اجتماع حزبي في مدينة اسطنبول أمس أن العقلية الإخوانية لنظام أردوغان خلقت لتركيا مشاكل خطيرة مع جميع جيرانها، كما أن العالم، بما فيه أميركا وأوروبا والشرق الأوسط، قلق جداً من جنون سياسات هذا النظام، محملاً حكومة حزب العدالة والتنمية مسؤولية العمليات الإرهابية التي تشهدها تركيا الآن.

وأضاف: «إن الآلاف من الإرهابيين انضموا لتنظيم داعش من ٧٠ ولاية في تركيا من دون أن تحرك سلطات الأمن ساكناً في هذا الموضوع».

وشدد كيليتشدار أوغلو على أن «كل ما يهم أردوغان هو استفراده بالسلطة والاستمرار في السرقة»، موضحاً أن «كل من لا يتحمل مسؤولياته هو عديم الأخلاق وينسى أنه ليس للكفن جيوب حتى يملؤها بالدولارات».

يشار إلى أن النظام التركي متورط بشكل مباشر في دعم الإرهابيين في سورية بمن فيهم تنظيم داعش الإرهابي من خلال فتح الحدود أمام عشرات آلاف المرتزقة والإرهابيين للدخول إلى سورية ونقل السلاح إليهم بواسطة شاحنات تابعة للمخابرات التركية.

إلى ذلك انتقدت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية سياسة أردوغان تجاه سورية مؤكدة أن هذه السياسة أدت إلى انزلاق تركيا في دوامة من الفوضى والعنف.

وأشارت الصحيفة في مقال رأي إلى أن سياسات أردوغان تجاه الأزمة في سورية حولت تركيا إلى ممر لعبور الإرهابيين إلى الأراضي السورية وأصبحت المناطق التركية الجنوبية المتاخمة للحدود مع سورية خط إمداد رئيسياً لهؤلاء الإرهابيين الذين قاموا أيضاً بإنشاء شبكات تجنيد واسعة داخل تركيا. وأكدت الصحيفة أن على أردوغان التوقف عن التدخل في شؤون سورية، ولاسيما أن رهاناته على انهيار سورية فشلت، مشيرة إلى أن الاضطرابات الأمنية التي تشهدها تركيا على نحو متزايد في الآونة الأخيرة بما فيها التفجير الذي وقع في أنقرة الأربعاء الماضي مؤشر قوي على انزلاق تركيا إلى الفوضى.

وسبق لوزارة الدفاع الروسية أن نشرت عشرات الصور والتقارير الاستخبارية التي تؤكد قيام نظام أردوغان بإدخال أسلحة وذخيرة إلى التنظيمات الإرهابية في سورية إضافة إلى شراء النفط المسروق من تنظيم داعش الإرهابي.

سانا